منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

تقرير استبيان أولويات المرحلة المقبلة وفرص زيادة الاستثمار ومعدلات التشغيل للأعوام (2021 – 2023)

آب 2021

1. مقدمة:

في ضوء الجلسة التشاورية التي نظمها منتدى الاستراتيجيات الأردني للفريق الحكومي وأعضاء المنتدى بتاريخ 2021/8/3 لمناقشة مسودة برنامج أولويات عمل الحكومة للأعوام (2021 – 2023) قيد الإعداد، والتي تم فيها التوافق على إرسال جميع ملاحظات أعضاء المنتدى للفريق الحكومي حول أولويات المرحلة المقبلة وفرص زيادة الاستثمار ومعدلات التشغيل، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني استكمالاً لهذه الجهود بجمع الملاحظات من خلال إعداد استبانة الكترونية لأعضاء المنتدى ووضع نتائجها في هذا تقرير.

2. المنهجية:

قام المنتدى بإعداد استبانة الكترونية لجمع ملاحظات الأعضاء وفق مجموعة من العوامل، وحصلت هذه الاستبانة على ما مجموعه 39 استجابة. وتكونت الاستبانة من سؤالين رئيسيين لأعضاء المنتدى؛ يشمل السؤال الأول فيها على **سبعة** عوامل والسؤال الثاني على **ستة** عوامل ليتم إعطاء كل عامل درجة من الأهمية تتراوح بين الأرقام 1 – 5، بحيث يمثل الرقم 1 الأكثر أهمية و5 الأقل أهمية.

واتخذت الاستبانة الشكل الآتي:

السؤال	عدد العوامل	الاجابة
1. برأيك، ما هي العوامل التي تؤثر في تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي؟	7	5 – 1 (1أكثر أهمية، 5 أقل أهمية)
2. برأيك، ما هي العوامل التي تؤثر في زيادة معدلات التشغيل وتعزيز دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل؟	6	5 – 1 (1أكثر أهمية، 5 أقل أهمية)
3. هل لديك ملاحظات أخرى؟	-	-

العوامل المصنف على أساسها		
عدد العوامل	**السؤال الأول**	**السؤال الثاني**
1	وجود قوانين ناظمة ومبسطة للتنافسية	تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص
2	تخفيض تكلفة بدء الأعمال	تخفيض كلف النقل
3	التشريعات الناظمة للتجارة عبر الحدود والجمارك	الحصول على التمويل
4	عدالة العبء الضريبي للقطاعات المختلفة	وضوح العملية الاستثمارية والشفافية
5	نوعية البنية التحتية	منح حوافز ضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية عامة

6	خفض الأسعار وتكلفة مدخلات الإنتاج	تأهيل القوى العاملة والتشريعات الناظمة لسوق العمل
7	تطبيق القوانين بسهولة وبدون تمييز ضمن إطار زمني سريع	-

ولتسهيل صياغة وعرض نتائج الاستبانة في التقرير، تم تصنيف الاجابات التسلسلية لأهمية العوامل من 1 – 5 على النحو الآتي:

الإجابة:	5	4	3	2	1
التصنيف:	الأقل أهمية	قليل الأهمية	مهم إلى حد ما	مهم إلى حد كبير	الأكثر أهمية

3. النتائج:

السؤال الأول: بر أيك، ما هي العوامل التي تؤثر في تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي؟

عند اختيار الأعضاء درجة الأهمية لوجود قوانين ناظمة ومبسطة للتنافسية، اختار الغالبية وبنسبة 51% من الأعضاء بأن وجود القوانين الناظمة والمبسطة يشكل العامل الأكثر أهمية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وأجاب 26% منهم على أنه عامل مهم إلى حد كبير، بينما شكل الأعضاء الذين يرون بأنه عامل قليل الأهمية 0%، والذين يرون بأنه الأقل أهمية 13% فقط.

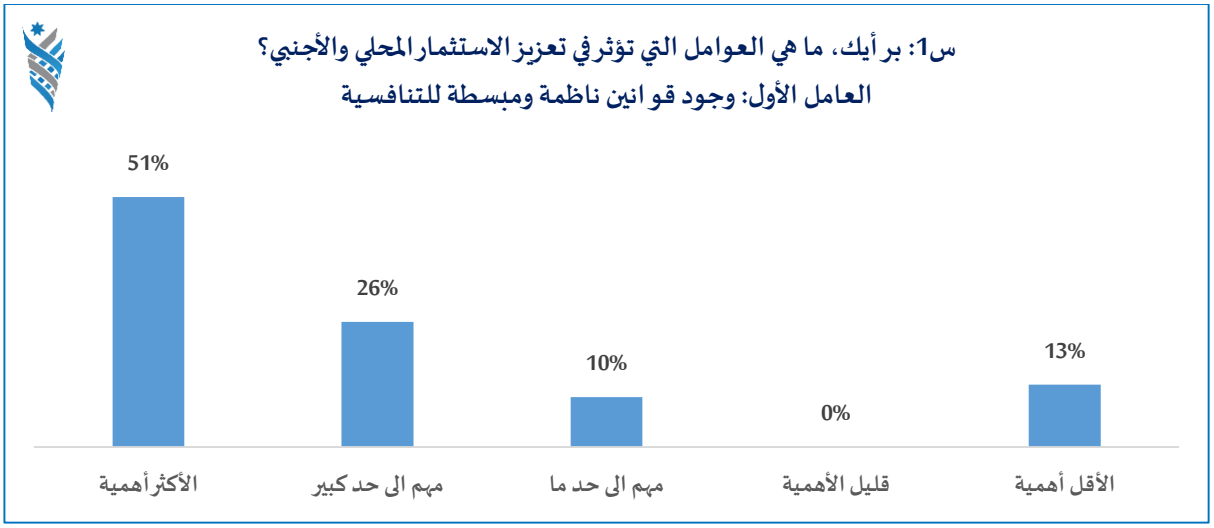

وفيما يتعلق بعامل تخفيض تكلفة بدء الأعمال لتعزيز الاستثمارات، أجاب غالبية الأعضاء وبنسبة 31% على أنه عامل مهم إلى حد ما، وأجاب باقي الأعضاء على أنه الأكثر أهمية وأنه مهم إلى حد كبير بنسبة متساوية بلغت 26%، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه قليل الأهمية 13%، وأنه الأقل أهمية 5% فقط.

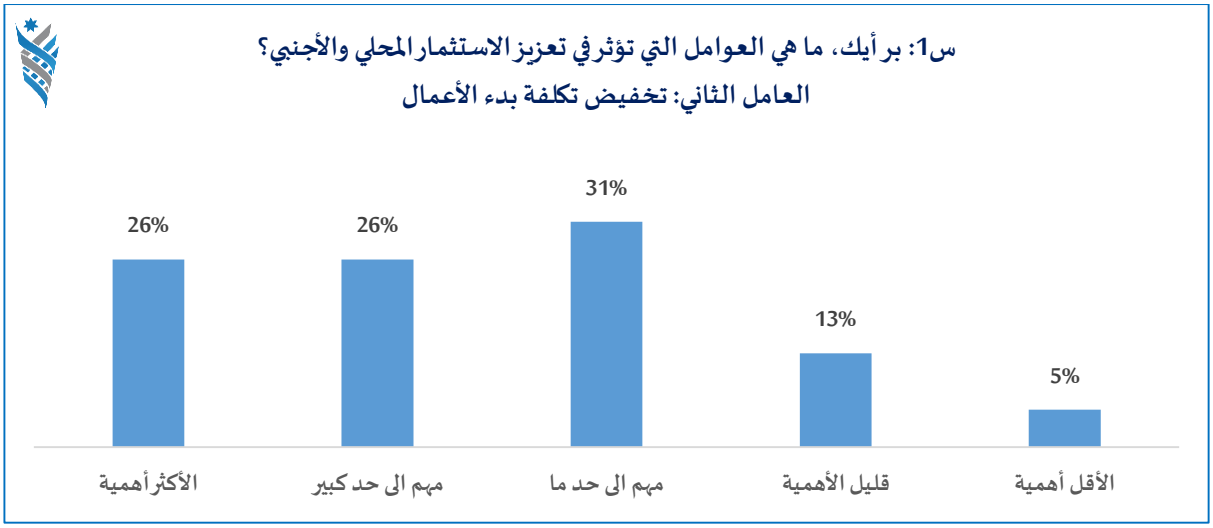

وبالنسبة لعامل التشريعات الناظمة للتجارة عبر الحدود والجمارك، يرى 41% من الأعضاء أنه يشكل العامل الأكثر أهمية لتعزيز الاستثمار، و28% أنه مهم إلى حد كبير، و13% أنه مهم إلى حد ما. أما باقي الأعضاء، فكانت نسبة الذين يرون بأن هذا العامل قليل الأهمية 10%، والذين يرونه العامل أنه الأقل أهمية 8%.

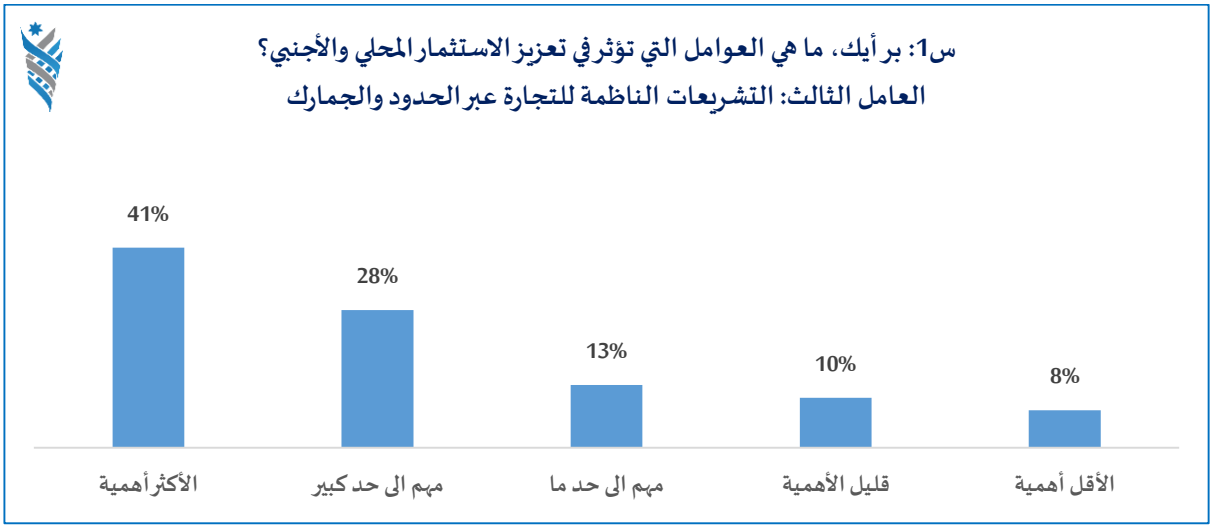

وفيما يتعلق بتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي من الناحية الضريبية، فكان 46% من أعضاء المنتدى قد أجابوا بأن عدالة العبء الضريبي تشكل العامل الأكثر أهمية، وكانت نسبة الأعضاء الذين يرون بأنه عامل مهم إلى حد ما ومهم إلى حد كبير 21% و23%، هذا وتساوت نسبة الأعضاء الذين يرون بأنه عامل قليل الأهمية وأنه العامل الأقل الأهمية وبنسبة بلغت 5%.

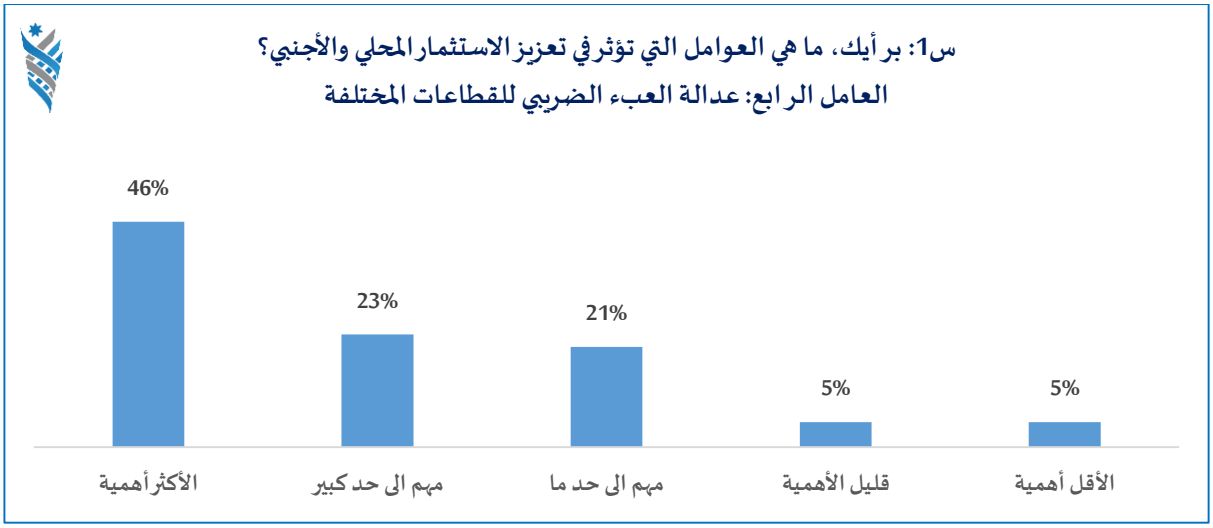

وبالنسبة لنوعية البنية التحتية وأثرها على تعزيز الاستثمارات، يرى أغلب الأعضاء وبنسبة 36% أن نوعية البنية التحتية مهمة إلى حد كبير لتعزيز الاستثمار المحلي والاجنبي، كما يرى 23% منهم أنها مهمة إلى حد ما، ويرى 26% أنها الأكثر أهمية. في المقابل، أجاب 10% من الأعضاء أن نوعية البنية التحتية عامل قليل الأهمية، و5% منهم يرى بأنه العامل الأقل أهمية في تأثيره على الاستثمار.

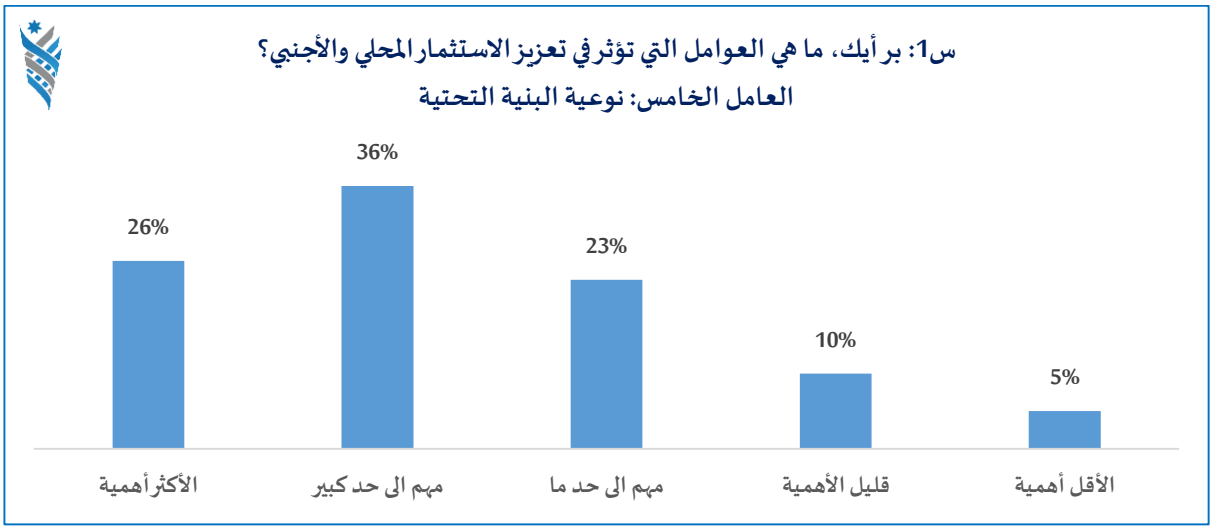

وعند سؤال الأعضاء عن أهمية خفض الأسعار وتكلفة مدخلات الإنتاج، أجاب غالبيتهم وبنسبة 54% بأنه العامل الأكثر أهمية في التأثير على تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأجاب 23% منهم بأنه مهم إلى حد كبير، و8% بأنه مهم إلى حد ما، بينما كان الذين يرونه عامل قليل الأهمية 10%، وأنه العامل الأقل أهمية 5% فقط.

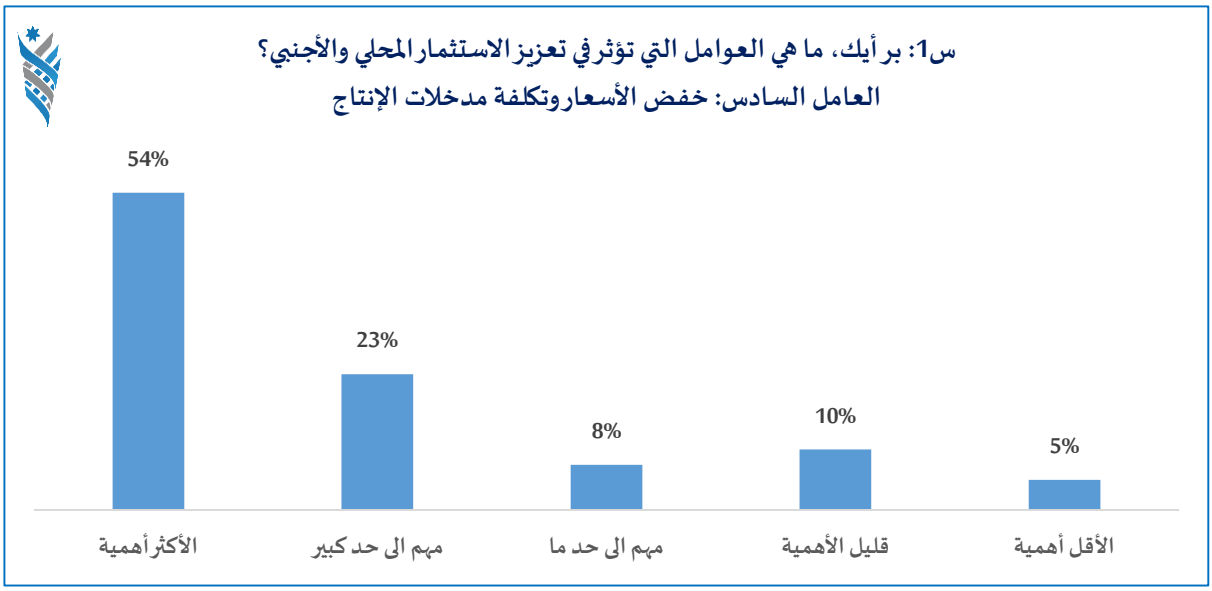

ومن الناحية القانونية، تم سؤال الأعضاء عن تطبيق القوانين بسهولة وبدون تمييز ضمن إطار زمني سريع وتصنيف أهمية هذا العامل على أساس تأثيره على تعزيز الاستثمار، وأجاب الغالبية وبنسبة 77% على أنه العامل الأكثر أهمية وأجاب 8% على أنه مهم إلى حد كبير، فيما أجاب 13% فقط على أنه العامل الأقل أهمية في تأثيره على الاستثمار المحلي والأجنبي، ولم يجيب أحد على أنه عامل قليل الأهمية.

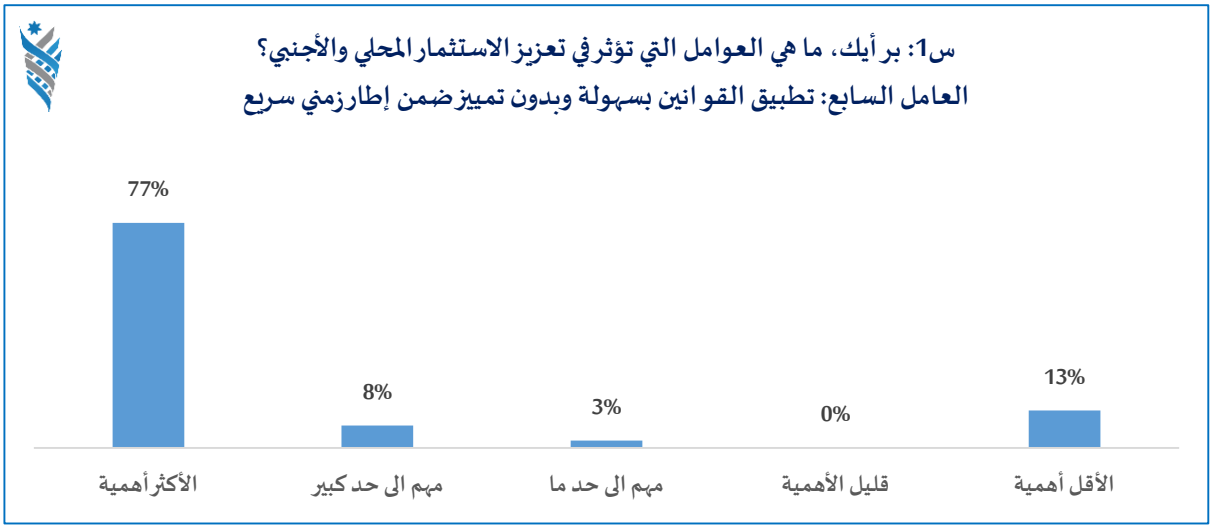

السؤال الثاني: بر أيك، ما هي العوامل التي تؤثر في زيادة معدلات التشغيل وتعزيز دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل؟

وفيما يتعلق بنتائج السؤال الثاني، فقد تساوت إجابات الأعضاء وبنسبة 28% أن تنفيذ مشاريع تشاركية بين القطاع العام والخاص لزيادة معدلات التشغيل يشكل العامل الأكثر أهمية وأنه عامل مهم إلى حد كبير، وأجاب 23% من الأعضاء على أنه عامل مهم إلى حد ما. في المقابل، كان 8% من الأعضاء فقط يرون بأنه عامل قليل الأهمية و13% يرونه العامل الأقل أهمية.

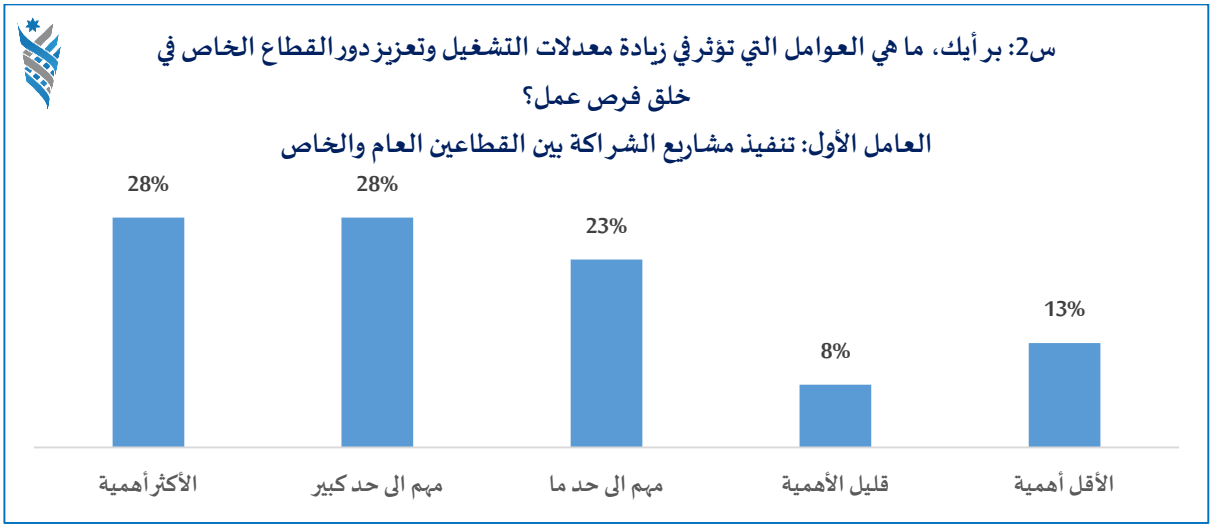

وبالنسبة لتعزيز دور القطاع الخاص لزيادة معدلات التشغيل وخلق المزيد من فرص العمل من خلال تخفيض كلف النقل، فقد كانت آراء غالبية أعضاء المنتدى تشير إلى أنه عامل مهم إلى حد كبير وبنسبة 33%، وكانت نسبة باقي الأعضاء الذين يرون بأنه العامل الأكثر أهمية وعامل مهم إلى حد ما 26% و28%، وكانت هذه النسب المرتفعة تقابل 5% من الأعضاء الذين يرون بأنه الأقل الأهمية، و8% من الذين يرونه قليل الأهمية.

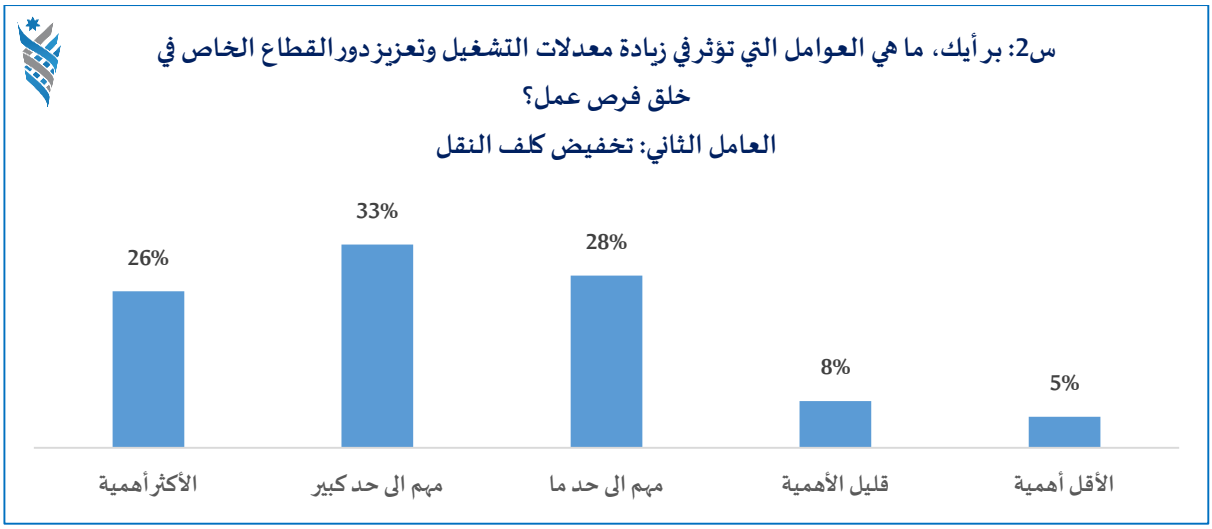

وفي سياق تعزيز دور القطاع الخاص وخلق فرص العمل، يرى وبالتساوي، 36% من الأعضاء أن عامل الحصول على التمويل هو العامل الأكثر أهمية وأنه عامل مهم إلى حد كبير، فيما يرى 3% بأنه الأقل أهمية و8% بأنه قليل الأهمية فيما يتعلق برفع معدلات التشغيل.

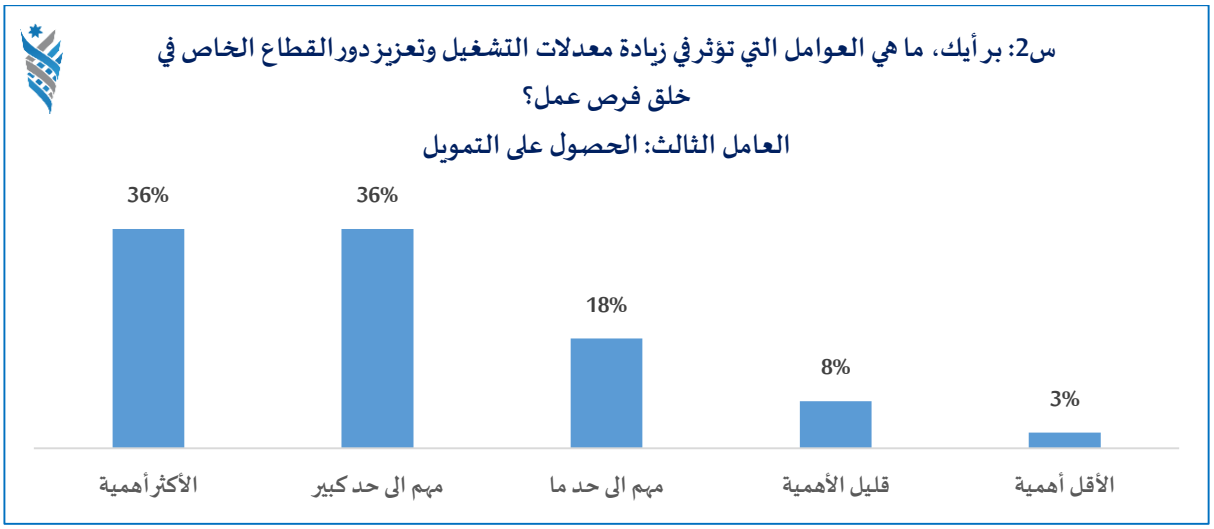

وعند سؤال أعضاء المنتدى عن أهمية وضوح العملية الاستثمارية وشفافيتها وأثرها على تعزيز دور القطاع الخاص، أجاب الغالبية وبنسبة 49% أنه العامل الأكثر أهمية، وكانت هذه النسبة مقابل 3% فقط من الذين أجابوا بأن هذا العامل قليل الأهمية و10% من الذين يرونه الأقل أهمية في تعزيز دور القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

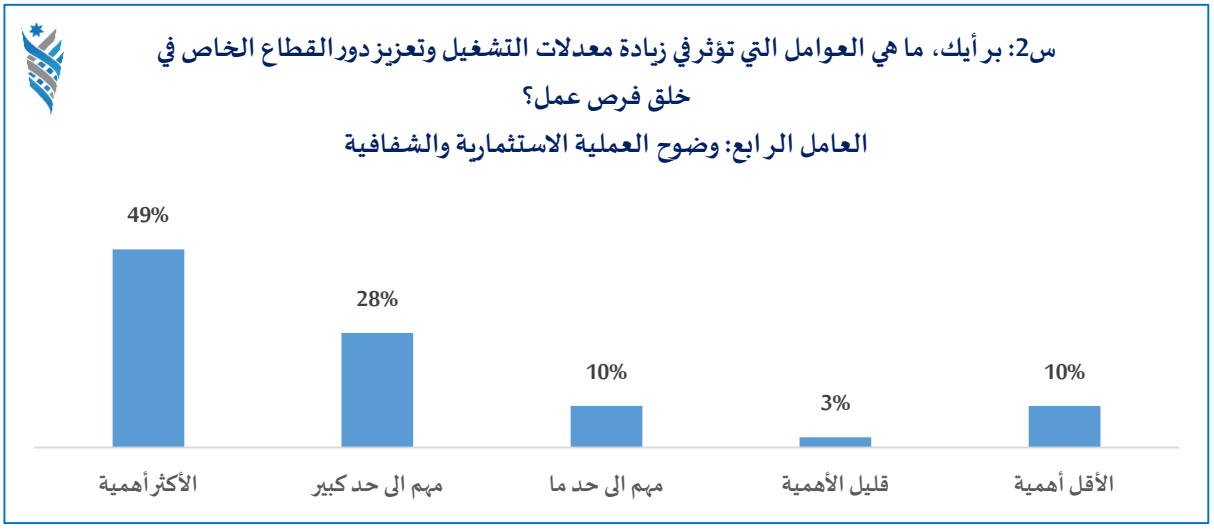

أما بالنسبة لتعزيز دور القطاع الخاص من الناحية الضريبية، يرى 54% من أعضاء المنتدى بأن هذا العامل هو الأكثر أهمية لزيادة معدلات التشغيل وتعزيز دور القطاع الخاص لتحقيق الأهداف الاقتصادية، مقابل 3% فقط من الذين يصفوه بأنه العامل الأقل أهمية.

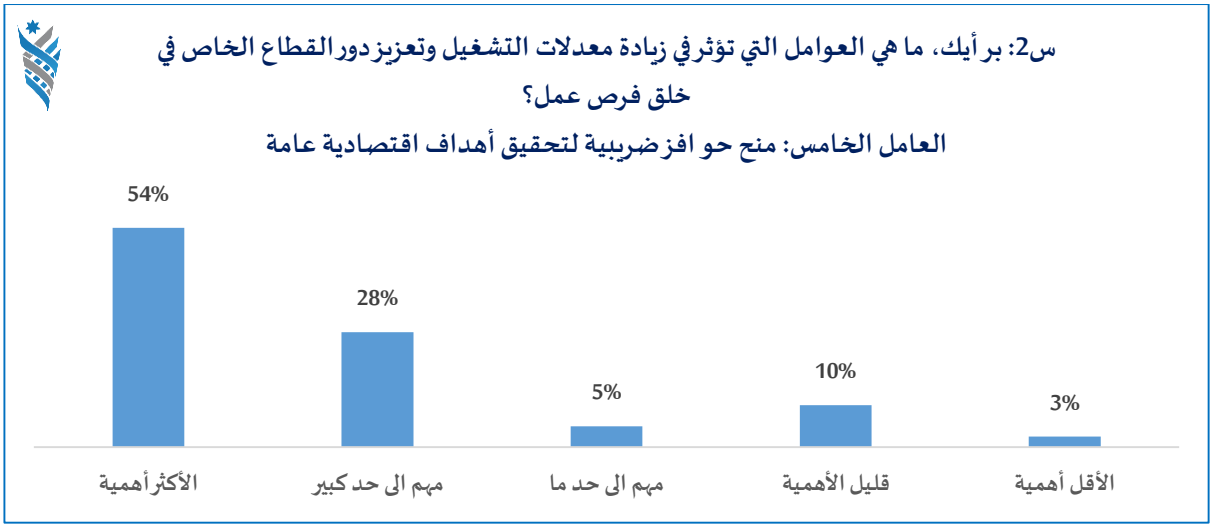

وعند سؤال الأعضاء عن أثر تأهيل القوى العاملة والتشريعات الناظمة لسوق العمل على تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة خلق الوظائف، أجاب أعضاء المنتدى بأنه العامل الأكثر أهمية وأنه عامل مهم إلى حد كبير بنسبة 38% و36%،بينما تساوت نسبة الذين يصفونه بأنه عامل قليل الأهمية وأنه العامل الأقل أهمية عند 8%.

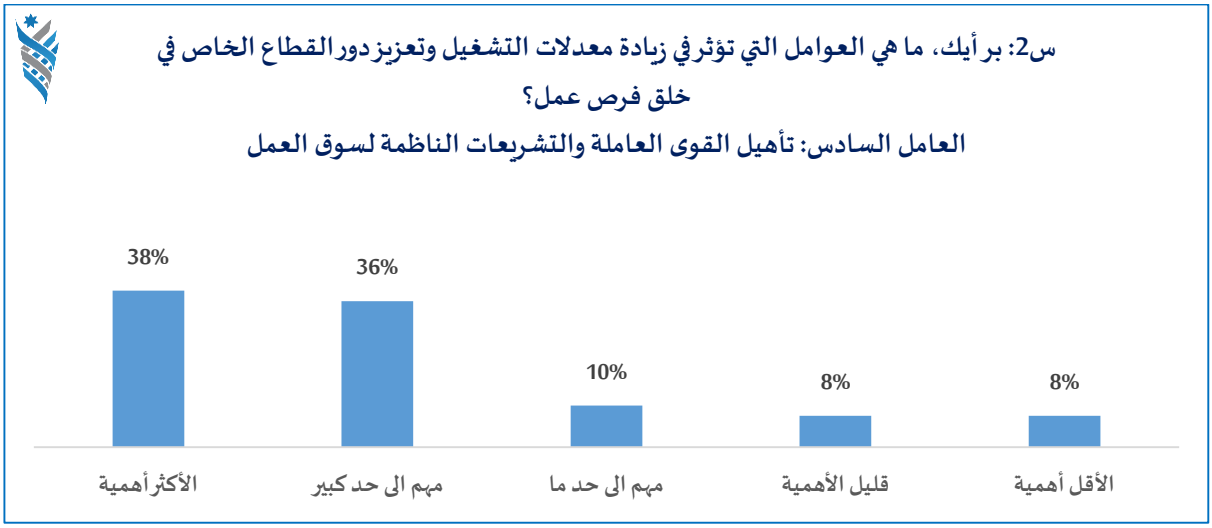

4. حصر النتائج:

عند تحليل نتائج الاستبانة الالكترونية باحتساب الوسط الحسابي للعوامل كافة وفقًا لكل سؤال وبحسب الآلية الموضوعة مسبقاً بترتيب الأهمية من 1 – 5 حيث يشكل الرقم 1 الأكثر أهمية والرقم 5 الأقل أهمية، فهذا يعني أن كلما اقترب الوسط الحسابي للعامل إلى 1 ازدادت أهميته، والعكس صحيح.

وبهذا يتم اجراء مقاربة بين جميع الاجابات حول أهمية كل عامل وفق كل سؤال تم طرحه على أعضاء المنتدى في الاستبيان ويصبح النظر لأهمية هذه العوامل بشكل تراتبي وممنهج يلخّص ما جاء بالاستبانة.

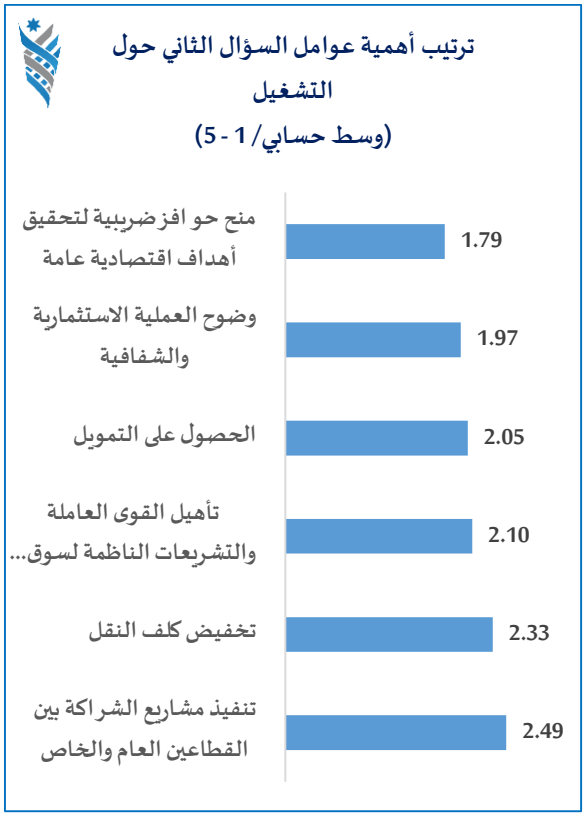

وبالاستناد إلى النتائج المبينة أعلاه، فإن العامل الأكثر أهمية لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي (الأقرب إلى 1) هو **"تطبيق القوانين بسهولة وبدون تمييز ضمن إطار زمني سريع"** وبمتوسط 1.64 بحسب إجابات الأعضاء على السؤال الأول.

وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر في زيادة معدلات التشغيل وتعزيز دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل، فقد حصل عامل **"منح الحوافز الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة"** على المتوسط 1.79 مما يعني أنه العامل الأكثر أهمية بحسب إجابات أعضاء منتدى الاستراتيجيات على السؤال الثاني.

4. ملاحظات إضافية من الأعضاء:

قام منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذه الجزئية بجمع وترتيب ملاحظات الأعضاء بشكل توافقي، وذلك بهدف شمول كافة الملاحظات، حيث تم تصنيف ملاحظات الأعضاء ضمن ثلاثة محاور أساسية، وهي الإطار التشريعي، والإطار المؤسسي، والإطار التنظيمي، والتي ستعمل بدورها على تعزيز وتشجيع الاستثمار وزيادة فرص العمل ومعدلات التشغيل:

ملاحظات الأعضاء حول الإطار التشريعي:

1. معالجة الخلل بالتشريعات القانونية التي أضعفت إمكانية الشركات من الحصول على التمويل.
2. إعادة النظر في سيادة القانون ونزاهة الجهاز القضائي.

ملاحظات الأعضاء حول الإطار المؤسسي:

1. بناء ذاكرة مؤسسية للوزارات ومساءلة الأمناء العامين حول تغيير الخطط والأولويات التي أدت إلى خفض ثقة الجهات الدولية المانحة بالأردن.
2. رصد ومحاسبة الشركات التي تستثمر بالأردن وتستغل ضعف الشفافية والفجوة بالاستقرار التشريعي.
3. حل مشكلة غياب المساءلة الطبية وعدم محاسبة الأطباء والتي أدت بدورها إلى تراجع السياحة العلاجية.
4. الإسراع بتنفيذ القرارات الخاصة بالأولويات لتعزيز ثقة المواطن بالحكومة.
5. العمل على جعل الأردن وجهة استثمارية من بين دول الجوار والإقليم.
6. العمل على البنية التحتية للاتصالات والإسراع بالعمل على التوقيع الالكتروني.
7. تمكين المدارس عوضًا عن الاستثمار ببنائها، وذلك بتمكين الطلبة من استخدام الحاسوب والمهارات الحديثة الضرورية والابتعاد عن التعليم التقليدي في المدارس الحكومية.
8. منظومة متكاملة لنقل الأشخاص والبضائع بين المحافظات.

ملاحظات الأعضاء حول الإطار التنظيمي:

1. تخفيض فوائد الاقتراض وفوائد الودائع.
1. تخفيض ضريبة الدخل وضريبة المبيعات لتعزيز القوة الشرائية.
2. إعادة النظر في التعسف بالتقدير الضريبي ورد المصاريف.
3. تخصيص تعرفة كهربائية للقطاعات الحيوية والصناعية تنافس دول الجوار والإقليم.
4. فتح باب استيراد المشتقات النفطية بأسعار تمكن الصناعيين من المنافسة في أسواق التصدير.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

Tel: +962 6566 6476 Fax: +962 6566 6376
info@jsf.org www.jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan